بشأن القضاء والتأمينات وتأجيل أقساط صندوقي المتعثرين والأسرة

مجلس الأمة يقر 7 قوانين في جلسة واحدة

◆ الغانم: إنجاز تاريخي بفضل التنسيق والتعاون النيابي الحكومي

◆ حالة اشتباه بإصابة أحد النواب بفيروس كورونا

◆ رفض إنشاء كيان تمويلي إسلامي مستقل يكون بديلاً عن نظام «الاستبدال»

◆ العفاسي: القانون سيساهم في سد النقص الحاصل بالمنظومة التشريعية

العقيل: بات من الضروري احتواء القطاع الخاص للكويتيين

رياض عواد

قال رئيس مجلس الأمة مرزوق علي الغانم إن جلسة الأمس هي جلسة إنجاز تاريخي عبر اقرار سبعة قوانين في غاية الأهمية وذلك بفضل التنسيق والتعاون النيابي الحكومي، مشيراً إلى أن العبرة ليست بعدد الجلسات وإنما بالنتائج التي تخرج بها هذه الجلسات.

وأضاف الغانم في تصريح صحفي عقب الجلسة « أن كمية القوانين التي تم إقرارها ونوعيتها تحتاج إلى أشهر عديدة في الأوقات العادية لإنجازها، مضيفاً أن اللجان عملت عليها خلال فترة التوقف من خلال العديد من الاجتماعات لحل الكثير من الخلافات.

وبين الغانم أن المجلس أقر المداولة الثانية لقوانين الإجراءات والمحاكمات الجزائية وهو التماس إعادة النظر في الأحكام النهائية والباتة، والمرافعات المدنية والتجارية فيما يتعلق بمخاصمة القضاة، والتوثيق، ومشروع القانون بتعديل قانون التأمينات الاجتماعية فيما يتعلق بالاستبدال والقرض الحسن.

وقال الغانم» قانون الاستبدال أمر وعدنا به إخواننا الكبار المتقاعدين وغيرهم الذين كانوا في أمس الحاجة لتخفيض هذه الفوائد الفاحشة التي كانت تثقل كاهلهم، وفي مرات سابقة وعدت إنه إن شاء الله سننتهي من هذا القانون وانتهينا منه والشكر موصول لكل أعضاء المجلس الذين تعاونوا لإنجازه والخروج به أيضاً بموافقة الحكومة عن طريق التفاهم مع أخي سمو رئيس مجلس الوزراء».

وأشار الغانم إلى أنه تمت الموافقة أيضاً في المداولة الثانية على المشروع بقانون بتعديل قانون التأمينات الاجتماعية فيما يتعلق بالقرض الحسن، مضيفاً « الذي رفعته اللجنة المالية بأن تخفيض نسبة السداد من 25% إلى 10% وانتهينا باقتراح حكومي ب 15% «.

وذكر الغانم» إذا كان لا يمكن تطبيق ال 15% يفترض تطبيق نسبة قريبة بدلا من أن يتعطل الموضوع، وكان هناك اقتراح من الرئاسة بأن يتم التصويت عليه وبعد ذلك إذا كان يحتاج إلى تعديلات طفيفة ممكن أن تقدم في المستقبل».

وقال الغانم إن خمسة من القوانين التي تم إقرارها كانت متوقفة على المداولة الثانية، مضيفا انه تمت الموافقة في المداولتين الأولى والثانية على المشروع بقانون بتأجيل تحصيل الأقساط المستحقة على عملاء صندوقي المتعثرين ودعم الأسرة، لاسيما وان هناك حاجة ملحة إلى هكذا قانون بسبب الأوضاع الحالية وأزمة كورونا.

وقال الغانم» آخر القوانين التي تم اقرارها هو القانون المتعلق بالإعلان الإلكتروني والترافع عن بعد، والذي تم التصويت عليه بتوافق نيابي – نيابي، ونيابي – حكومي، وبشبه اجماع «.

وأكد الغانم أن إقرار سبعة قوانين في جلسة واحدة يرجع إلى التنسيق والتحضير الجيدين، مضيفاً « نبارك للشعب الكويتي ونسأل الله سبحانه وتعالى أن نكون قد قمنا بجزء من واجبنا تجاههم بإقرار هذه القوانين».

وأكد الغانم أن عدد جلسات المجلس لن يقل عن عدد الجلسات الموجود في الجدول الموزع ببداية دور الانعقاد، وأن المدد الزمنية التي تم فيها توقف المجلس ستضاف إلى دور الانعقاد وليس الفصل التشريعي.

وأضاف « لمن لا يفرق، فالفصل التشريعي يعني مدة المجلس كاملة، أما دور الانعقاد فهو الدور الذي يجب ألا يقل عن 8 أشهر، والفصل التشريعي يفترض أن يكون به أربعة أدوار انعقاد».

من جانب آخر قال الغانم» أخبرني وزير الصحة أثناء الجلسة بأن أحد زملائنا به اشتباه كبير بإصابته بفيروس كورونا، ونسأل الله سبحانه وتعالى له الشفاء العاجل».

وأوضح الغانم» من المؤكد أن هذا النائب خالط العديد من النواب في جلسة الأمس»، مبيناً أنه سيتم اتخاذ كافة الإجراءات الاحترازية الصحية وأنه تم الاتفاق على الدخول في التصويت على القوانين مباشرة لأنها في غاية الأهمية ومن ثم رفع الجلسة دون فتح باب النقاش لبعض البنود الأخرى.

وأكد الغانم أنه سيتم تعقيم قاعة عبد الله السالم والاستراحات وأماكن تواجد النواب، داعياً النواب الى القيام بإعادة الفحص خلال أيام معينة وفقا لإرشادات المراجع الصحية.

وذكر الغانم أن موعد الجلسة القادمة سيحدد من قبل مكتب المجلس بعد التشاور مع النواب، خاصة في ظل عدم معرفة حقيقة الظروف التي ستكون موجودة بعد أسبوعين.

وكان رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم قد افتتح جلسة المجلس التكميلية لاستكمال جدول الأعمال بعد الانتهاء من الاستجوابين المقدمين من النائبين فيصل الكندري ورياض العدساني لوزير التربية سعود الحربي ووزير المالية براك الشيتان، وتجاوز الوزيرين لهما.

و أبن رئيس مجلس الأمة مرزوق على الغانم النائب والوزير السابق حبيب جوهر حيات مستذكرا اسهاماته السياسية والبرلمانية.

وقال الغانم في مستهل الجلسة التكميلية لمجلس الأمة امس الأربعاء « فقدت الكويت يوم أمس احد رجالاتها فالفقيد كان نائبا في الفصل التشريعي الرابع عام 1975 كما تولى المنصب الوزاري كوزير للمواصلات والإسكان والأشغال العامة منذ 1990 حتى العام 1996 وكان خلال عمله الوزاري والبرلماني مثالا للسياسي الخلوق والبرلماني المخلص».

وأضاف «بالأصالة عن نفسي ونيابة عن أعضاء مجلس الأمة أتقدم بصادق العزاء وخالص المواساة لأسرة الفقيد وللشعب الكويتي سائلا المولى عز وجل أن يتغمد الفقيد بواسع رحمته ويلهم أهله وذويه الصبر والسلوان».

كما أبن وزير الدولة لشؤون الخدمات ووزير الدولة لشؤون مجلس الأمة مبارك الحريص الفقيد الراحل قائلا « الحكومة بدورها تشاطر المجلس في تعزية اسرة الفقيد المرحوم حبيب جوهر حيات وعموم أهل الكويت لما لهذا الرجل من اسهامات قيمة في بناء هذا الوطن وكان رحمة الله عليه من الذين شاركوا في المجلس والحكومة وكان من خير رجال الكويت الذين بذلوا الجهد والعطاء

حالة اشتباه بكرونا

وعقب بدء المناقشة في بند الأسئلة البرلمانية، أعلن الغانم وجود حالة اشتباه بين النواب الذين حضروا جلسة الثلاثاء، والحاجة إلى إخلاء القاعة لتعقيمها، ما دفع المجلس إلى الموافقة على التصويت على القوانين المدرجة على جدول الأعمال دون مناقشة

كما استعرض المجلس في جلسته التكميلية في بند الأسئلة عددا من القضايا من بينها ما يتعلق بتنظيم العمل في القطاع الأهلي والتعليم.

في ردها على سؤال للنائب محمد الدلال بشأن أوضاع الموظفين الكويتيين بالقطاع الخاص قالت وزيرة الشؤون الاجتماعية ووزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية مريم العقيل إنه بسبب الظروف الراهنة الحكومة بصدد تغيير سياستها تجاه هذا الأمر.

وأضافت أنه بات من الضروري احتواء القطاع الخاص للكويتيين وقريباً سيكون هناك مشاريع قوانين تقدم في هذا الأمر، مؤكدة أن القطاع الخاص هو الداعم للاقتصاد الكويتي.

وأشارت إلى أنه من ضمن الخطة احلال مجموعة كبيرة من الوظائف للكويتيين ودعم الشباب من عدة محاور بإعادة توجيه دعم العمالة للشرائح التي تعمل في الأمور التنفيذية وغيرها.

وبينت أنه يجري التنسيق مع دول الخليج لمنح شهادة للعامل تحدد مهنته وتتيح له التنقل بين دول مجلس التعاون ،مثل الممرض والمعلم والمهن الحرفية .

تعديل قانون المحاكمات الجزائية

أقر مجلس الأمة بالمداولة الثانية التقرير الرابع والثلاثون التكميلي للتقرير الثاني والعشرين بعد المائة للجنة الشؤون التشريعية والقانونية عن التعديلات المقدمة على مشروع القانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم (17) لسنة 1960 بإصدار قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية (فيما يتعلق بالتماس إعادة النظر في الأحكام الباتة). والذي سبق أن اقره المجلس في مداولته الأولى بتاريخ 2020/2/19م.

وجاءت نتيجة التصويت 50 موافق وامتناع عضو واحد من اجمالي الحضور 51 عضوا.

تعديلات المرافعات المدنية «مخاصمة القضاء»

أقر المجلس بالاجماع المداولة الثانية التقرير الثاني والثلاثون التكميلي للتقرير الحادي عشر بعد المائة للجنة الشؤون التشريعية والقانونية عن التعديلات المقدمة على مشروع القانون بتعديل بعض أحكام المرسوم بالقانون رقم (38) لسنة 1980 بإصدار قانون المرافعات المدنية والتجارية (فيما يتعلق بمخاصمة القضاة)،والذي سبق أن اقره المجلس في مداولته الأولى بتاريخ 2020/2/19م.

وقال رئيس لجنة الشؤون القانونية النائب خالد الشطي إن المجلس الأعلى للقضاء وافق على هذا القانون

كما أوضح وزير العدل أن رأي الحكومة موجود ولا خلاف لدينا على القانون.

مشروع قانون التوثيق

أقر مجلس الأمة بالإجماع المداولة الثانية التقرير الثالث والثلاثون التكميلي للتقرير السابع والعشرون للجنة الشؤون التشريعية والقانونية عن التعديل المقدم على مشروع القانون بشأن التوثيق (الذي تم إقراره بالمداولة الأولى بجلسة مجلس الامة بتاريخ 2020/2/19).

وقال رئيس لجنة الشؤون التشريعية النائب خالد الشطي إن قانون التوثيق لم يرد الى اللجنة اي تعديل عليه وهو قانون مهم ويفتح فرص لتوظيف الشباب الكويتي وينشط الاقتصاد في الكويت.

تعديل قانون التأمينات «الاستبدال»

اقر المجلس التقرير الرابع التكميلي للتقرير الثاني عن التعديلات المقدمة على الاقتراح بقانون بتعديل بعض أحكام قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالأمر الأميري بالقانون رقم (61) لسنة 1976،بشان الاستبدال وجاءت نتيجة التصويت 49 موافق وعدم موافقه 1 وامتناع 4.

وكان مجلس الأمة قد أقر المداولة الأولى بجلسته المعقودة.

تعديل التأمينات الاجتماعية «خفض نسب الاستقطاع»

أقر المجلس بالمداولة الثانية تعديل قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالأمر الأميري بالقانون رقم (61) لسنة 1976، بموافقة 53 عضوا وعدم موافقة 1 من اجمالي الحضور 54 عضوا، وكان المجلس قد وافق على المداولة الأولى بجلسته المعقودة بتاريخ2020/2/18.

ويهدف التعديل إلى تخفيض قيمة الاستقطاع الشهري المقرر على المعاشات المقدمة والتي كفلها القانون رقم 10 /2019 والمقدر بربع الراتب لما له من عبء مالي على المتقاعد.

ووافق المجلس على طلب الحكومة ممثلة في وزير المالية تعديل نسبة الاستقطاع من 10% الى 15%.

ونص التعديل على انه «يجوز لصاحب المعاش التقاعدي ان يطلب صرف 7 امثال من صافي المعاش التقاعدي على ان يكون السداد بواقع 15٪ من صافي المعاش».

وتوجه النواب بالشكر إلى رئيس مجلس الأمة ورئيس مجلس الوزراء والحكومة والنواب مؤكدين الحاجة لمثل هذه التشريعات التي تلامس حاجة الناس.

صندوقا المتعثرين ودعم الأسرة

وافق مجلس الأمة الكويتي امس الأربعاء في المداولتين الاولى والثانية على مشروع قانون بتأجيل تحصيل الأقساط المستحقة على عملاء صندوقي المتعثرين ودعم الأسرة لمدة ستة أشهر اعتبارا من القسط المستحق لشهر ابريل لسنة 2020.

وجاءت نتيجة التصويت على مشروع القانون في المداولة الأولى في جلسة المجلس التكميلية بموافقة اجمالي الحضور البالغ عددهم 53 عضوا.

وأظهرت نتيجة التصويت على مشروع القانون في المداولة الثانية موافقة اجمالي الحضور البالغ عددهم 51 عضوا.

وجاءت نتيجة تصويت المداولة الأولى بموافقة 53 عضوا من إجمالي الحضور 53 ، وجاءت نتيجة تصويت المداولة الثانية بموافقة 51 من اجمالي الحضور 51 عضوا.

تعديل قانون المرافعات «الإعلان الإلكتروني»

وافق مجلس الأمة الكويتي بالمداولتين الأولى والثانية على الاقتراحات بقوانين بتعديل بعض أحكام المرسوم بالقانون بإصدار قانون المرافعات المدنية والتجارية بما يخص الإعلان الالكتروني في ظل ما صاحب نجاح تطبيق المعاملات الالكترونية بين الأفراد وأجهزة الدولة أو الهيئات والمؤسسات العامة والخاصة.

وجاءت نتيجة التصويت على الاقتراحات بقوانين في المداولة الأولى في جلسة المجلس التكميلية اليوم الأربعاء بموافقة اجمالي الحضور البالغ عددهم 47 عضوا فيما أظهرت نتيجة التصويت في المداولة الثانية موافقة اجمالي الحضور البالغ عددهم 49 عضوا.

الشيتان: خفض نسبة الاستقطاع للمتقاعدين إلى 15% نتاج لتعاون السلطتين

أكد وزير المالية براك الشيتان أن موافقة مجلس الأمة على خفض نسبة خصم قروض الاستبدال للمتقاعدين إلى 15% يعبر عن التعاون الجاد بين الحكومة ومجلس الأمة لتحقيق كل ما يخدم المتقاعدين.

وقال الشيتان في تصريح صحفي بمجلس الأمة، إن المجلس ناقش اليوم التقرير الخاص بقانون تعديل بعض أحكام قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالأمر الأميري بالقانون رقم 61 لسنة 1976 والخاص بنسبة الخصم لصافي المعاش التعاقدي بالنسبة لقروض الاستبدال. وبين ان التقرير كان يتضمن خفض نسبة الخصم إلى 10٪ ولكن هذه النسبة فيها كلفة على الصناديق التأمينية، وبالتالي أرتأ الحكومة الإبقاء على نسبة ال 25٪.

وأوضح أنه من باب التعاون وحرصا على المتقاعدين تم التوافق على خفض نسبة الخصم إلى 15٪، مثمنا التعاون بين الحكومة والمجلس لخدمة المواطنين

حمدان العازمي ينفي إصابته بفيروس كورونا

نفى النائب حمدان العازمي ما يتداول بشأن اصابتي بفيروس كورونا غير صحيح .. وتم التأكد بعمل مسحة اظهرت النتيجة سلبية وعدم اصابتي بالفيروس ولله الحمد .. وندعو الله عز وجل ان يمن على جميع المصابين بالشفاء

الدقباسي: حزمة قوانين شعبية

بارك النائب علي الدقباسي للمتقاعدين بإقرار تعديلات قانون التأمينات، فيما يخص قيمة القسط الشهري من الراتب والاستبدال ، مشيراً الى ان القانونين سينعكسان بالإيجاب على الأوضاع المعيشية لكل الأسر .

وقال الدقباسي ان حزمة القوانين التي اقرها مجلس الأمة اليوم افرحت كل الشعب ، وان هناك قوانين أخرى متصله بايجاد حلول لمشكلة الكويتين بلا عمل او بلا راتب او بلا تعليم ، مؤكداً ان هذا هدف تواجده في البرلمان والمضي قدماً لإيجاد تشريعات مناسبة للكثير من المشاكل التي يعانيها الشعب.

الملا: القوانين نوعية وتتدارك مشاكل حقيقية

أعرب النائب د. بدر الملا عن سعادته بالإنجازات التشريعية ، مشيرا إلى إن القوانين التي اقرت أمس نوعية وتعد تدارك لمشاكل حقيقية أفرزتها أزمة كورونا.

وبين أن أول هذه القوانين التي بدأ العمل عليها منذ دخوله لمجلس الأمة هو تعديل قانون قروض الاستبدال والذي كان موجودا على جدول الأعمال لمدة عامين.

وأكد ان إقرار تعديل قانون الاستبدال بتوافق السلطتين يخفف ما كان يتحمله المتقاعد من مبالغ مالية نظير الاستبدال.

وأوضح أن من القوانين العامة ايضا قانون الاعلان الالكتروني الذي يمثل نقلة نوعية في معاونة القضاء ويساعد على تدارك مشكلة كبيرة أفرزتها أزمة كورونا بوجود ما يقارب مليون إعلان بسبب تأجيل جلسات المحاكم.

ولفت الى ان من الانجازات ايضا القانون النوعي الذي تم اقراره بشأن تغيير طريقة التوثيق عن طريق القطاع الخاص وفقا لقواعد محددة وجعلها تحت رقابة الجهات الحكومية.

الكندري: القضاء بحاجة إلى إقرار قوانين هامة

طالب النائب عبدالله الكندري بضرورة المبادرة باقرار قوانين اخري لمرفق القضاء منها قانون الضمان الصحي والامتيازات المالية للمتقاعدين من القضاة مؤكدا انه آن الاوان لان تكون لهذا المرفق الحساس الذي له دور كبير في المجتمع مميزات وللعاملين فيه.

واضاف الكندري انه قبل قليل تم اقرار قوانين مهمه كانت حبيسة الادراج، ومن بينها قوانين تهم مرفق القضاء وتساهم بتطوير العمل فيه منها الاعلان الالكتروني والتوثيق ومخاصمه القضاء والتماس إعادة النظر في الاحكام.

واوضح الكندري ان قانون الاعلان الالكتروني يعد خطوة يتبعها في المستقبل فرض رسوم الكترونية يتم دفعها وأيضا الصحف الالكترونية التي سيتم تقييدها من مكاتب المحاماة او من الخارج.

ولفت إلى ان هذا القانون اقر التقاضي عن بعد لكن ذلك سيحتاج تشريعات خاصة لكي يكون هناك تطور وانتفاضة حقيقية من قبل الحكومة والبرلمان نحو اقرار قوانين تخص مرفق القضاء لتطويره وتنظيمه .